

رشيد يلوم\*

## الرئاسة الإيرانية في ضوء تجربة أحمددي نجاد

تتناول هذه الدراسة مؤسسة الرئاسة الإيرانية من خلال زاويتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالمعطيات النظرية والتاريخية التي أحاطت بتأسيس رئاسة الدولة وممارستها في نظام الجمهورية الإسلامية، كما حاولت الزاوية الثانية مناقشة تجربة الرئيس الحالي محمود أحمددي نجاد. وتسير المعالجة من الزاوية الثانية مستعينة بالمنهجين التحليلي والتاريخي، نحو إثبات فرضيتين أساسيتين. تقول أولاهما بفسل مؤسسة الرئاسة في نظام الجمهورية الإسلامية في تحقيق الكفاءة ومبدأ السيادة الشعبية، لكونها قد ظلت سجيناً لنظرية ولاية الفقيه السياسية، التي أعطت في تطبيقاتها العملية سلطات واسعة لمرشد الثورة علي خامنئي، وللأجهزة المحيطة به، بما فيها الحرس الثوري. أما الفرضية الثانية التي اجتهد الباحث في إثباتها فهي فسل تجربة أحمددي نجاد الرئاسية، نسبة لما اعتراها من الخلل في طريقة انتخابها وفي ممارستها التي شابها الاضطراب في الخطاب والعمل. كما شابها أيضاً الاصطدام مع رموز وقوى مجتمعية وسياسية، يُضاف إلى ذلك عجزها عن الإيفاء بما وعدت به الناخبين.

\* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وعلى الرغم من كون رئيس الجمهورية منتخباً بطريقة مباشرة من الشعب، فالتركيبية المتداخلة للنظام، وتعدد مواقع اتخاذ القرار التابعة للوليّ الفقيه، تجعل الرئيس في كثيرٍ من الأحيان يظهر في صورة مدير للسلطة التنفيذية إلى جانب رئيسي السلطين القضائيّة والتشريعيّة. وقد ساهمت الصلاحيات التي أعطها الدستور في فصله السادس للبرلمان ومجلس صيانة الدستور، في تكريس محدوديّة سلطة رئيس الجمهورية. فمن حقّ مجلس الشورى أن يعترض على قرارات الرئيس أو عزله في بعض الظروف، بينما يستطيع مجلس صيانة الدستور عرقلة برامج الرئاسة من خلال الحكم بعدم دستورتيتها، حتى لو صادق عليها مجلس الشورى. هذا الوضع يجعل مؤسسة الرئاسة في النهاية بين ثلاث مؤسسات مركزية في النظام: مؤسسة المرشد ومجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، لكن تبقى الأولى، أي سلطة الوليّ الفقيه هي الأكثر تأثيراً وتحكماً في حركة رئيس الجمهورية وصلاحياته.

”

تعدّد مواقع اتخاذ القرار التابعة للوليّ الفقيه، تجعل الرئيس في كثيرٍ من الأحيان يظهر في صورة مدير للسلطة التنفيذية إلى جانب رئيسي السلطين القضائيّة والتشريعيّة.

”

وقد حاول المشرّع الإيراني أن يجعل من صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية تعبيراً عن مفهوم "إرادة وسلطة الشعب"، إلا أنّ الصلاحيات الواسعة التي يتمتّع بها مرشد الثورة تفرغ تلك السلطة من مضمونها، ففي الفصل الثامن من الدستور، المادة ١١٠، جرى تحديد إحدى عشرة وظيفة للمرشد، منها مثلاً: إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخاب الشعب له. ثمّ عزل الرئيس بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلّفه عن وظائفه القانونيّة<sup>(١)</sup>.

وقد ساهمت طبيعة هذا البناء الدستوريّ في إعطاء النظام الحاكم قدرة كبيرة على إعادة إنتاج نفسه، وذلك من خلال قوى موزعة في تفاصيل أجهزة الدولة ومؤسساتها الحيويّة، بحيث تنتظم هذه القوى داخل خيمةٍ يحكمها منطق الحماية مقابل النفوذ والمنفعة، فالقوى

١ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٩٤-٩٥.

## المقدمة

تختلف مؤسسة الرئاسة في إيران عن النماذج الرئاسية العالمية الأخرى في كونها تعمل تحت سلطة الوليّ الفقيه، إذ حاول نموذج "الجمهورية الإسلامية" تجاوز التقابل القائم في الفكر السياسي الشيعيّ الإثني عشري بين الولاية الإلهية والولاية الشعبية، وقد استقطبت التجربة الرئاسية الإيرانية اهتمام الدارسين، فهي تقدّم فرصة لاختبار مدى استحكام السيادة الشعبية، والقدرة على التداول في تجربة الجمهورية الإسلامية.

في هذا الإطار تدرج دراسة: "الرئاسة الإيرانية في ضوء تجربة أحمدى نجاد"، وهي تسعى إلى تناول نجاعة مؤسسة الرئاسة الإيرانية من خلال تجربة الرئيس الحالي محمود أحمدى نجاد، ذلك أنّ الجمهورية الإسلامية مقبلة على انتخاباتها الرئاسية الحادية عشرة في صيف ٢٠١٣، بعد تجربة رئاسية مثيرة للجدل ومثقلة بالخلاصات، ووسط ظروف إقليمية ودولية مختلفة تماماً عمّا عرفته في السنوات الماضية.

ولمعالجة الموضوع قامت الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

- فشلت تجربة الرئاسة في نظام الجمهورية الإسلامية في تحقيق مبدأ السيادة الشعبية، مما يستوجب مراجعة عميقة لنظرية ولاية الفقيه، وتغييراً على مستوى البنية الدستورية لنظام الجمهورية الإسلامية.
- لم تنجح رئاسة أحمدى نجاد في تحقيق مبدأ السيادة الشعبية، وتفتقر إلى كفاءة الإدارة وتنفيذ البرامج.

ولإثبات ما سبق، استفدنا من منهجين أساسيين هما: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وتعمدنا تقديم قاعدة نظرية وتاريخية ضمن محورين كمدخل لفهم جذور القضايا المرتبطة بموضوع الرئاسة الإيرانية، ثمّ خصصنا المحور الثالث وما تفرّع عنه من محاور ثانوية وعناوين فرعية لبحث أهمّ محدّدات تجربة نجاد الرئاسية وإشكالاتها، ثمّ أنهيت الدراسة بمحور تحليلي حاول استثمار نتائج المحاور السابقة وخلصاتها.

## ١- مؤسسة الرئاسة: التأسيس والجذور

يصنّف البناء الدستوري الإيراني في مقدّمة دساتير العالم الأكثر تعقيداً، وذلك لسعيه إلى الموافقة بين الولاية الإلهية والولاية الشعبية، إذ تركّزت الأولى في منصب الوليّ الفقيه، بينما يمثّل الثانية رئيس الجمهورية.

الهجري اقتنع فقهاء المذهب بأن نظرية الانتظار تشكّل حاجزاً من دون تأسيس دولة شيعية، فأجازوا لزعمائهم غير المعصومين ولا المنصوص عليهم من الله القيام بمهام الإمامة في الحكم، وفي هذا السياق ظهر حكم الصفويين في إيران.

وفي القرن ١٣ الهجري قدّم أحمد مهدي النراقي (توفي ١٢٤٥ هجرية) نظرية "ولاية الفقيه"، وفيها تخلّى عن اشتراط العصمة والنصّ والسلالة العلوية في الإمام، واكتفى بشرطي الفقاهاة والعدالة<sup>(٥)</sup>.

وكان إسقاط النظام الملكي في إيران سنة ١٩٧٩ مرحلة جديدة في تطوّر نظرية "ولاية الفقيه" في تاريخ المذهب الاثني عشري، إذ حاول الخميني التوفيق في نموذج "الجمهورية الإسلامية" بين حقّ الإمام الغائب في الحكم والقيادة، وحقّ الشعب في تدبير أموره الدنيوية. وهو ما ترجمه المشرّع من خلال مؤسستَي المرشد والرئاسة، يمثّل الأولى مرشد الثورة، بينما يمثّل الثانية رئيس الجمهورية. لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل نجح هذا التوفيق في تجربة الحكم طوال العقود الثلاثة الماضية؟ وهل استطاعت مؤسّسة الرئاسة أن تحصّن الإرادة الشعبية أمام ما يمكن أن يصدر عن مؤسّسة المرشد من تمدّد في الصلاحيات أو استبداد في الحكم؟

## ٢- محطات

### من تاريخ الرئاسة الإيرانية

يمكن رصد التجربة التوفيقية للمشرّع الإيراني بين ولاية الفقيه وولاية الشعب من خلال الممارسة عبر عدّة محطات تاريخية حدث فيها التوافق أو التعارض بين الطرفين، ما يقدّم من جهة صورة واضحة عن مسار التقابل بينهما، ومن جهة أخرى مدى استحكام مؤسّسة الرئاسة في مواجهة سلطة مؤسّسة الإرشاد.

اختار الإيرانيون اللبيراليّ أبا الحسن بني صدر (١٩٣١-) أول رئيس للجمهورية الإسلامية سنة ١٩٨٠ في انتخابات شارك فيها ١٤ مليون ناخب<sup>(٦)</sup>.

٥ انظر: أحمد مهدي نراقي، عوائد الأيام، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، (قم: المكتب الإعلامي الإسلامي، ١٩٩٦).

٦ عطالله باباپور، "تاريخ الانتخابات الإيرانية من البداية حتى الآن": موقع تبيان، ٢٠٠٩/٠٤/٢٢، الرابط:

<http://www.tebyan.net/newindex.aspx?pid=92445>

المتعدّدة تمثّل الأوتاد الضامنة للحماية والاستحكام، بينما يؤدّي النظام دور العمود الذي يوفّر لها النفوذ والمنافع المختلفة.

تؤثّر هذه العلاقة بين النظام والقوى الحامية له بصورة مباشرة في صلاحيات الرئيس وقدرته على ممارسة مهامه، ممّا دفع الكثير من الباحثين إلى الاعتقاد أنّ السلطة التنفيذية في الجمهورية الإسلامية "هي أضعف حلقة من حلقات السلطة في إيران، فهي لا تحظى بالصلاحيات التي تؤهلها لتكون سلطة ذات تأثير مقارنةً بسلطة الولي الفقيه، وبقيّة المؤسّسات الدستورية التي تعلق في سلطتها على السلطة التنفيذية"<sup>(٧)</sup>.

”

يرجع التفاوت الواضح في البنية الدستورية الإيرانية إلى جذور الدولة العقائدية، والتي أعطى فيها المشرّع للولاية الإلهية سلطة عليا قابلة للتمدّد بحسب الظروف، وجعلها الضامن الأوحد لاستمرار النظام.

“

ويرجع هذا التفاوت الواضح في البنية الدستورية الإيرانية إلى جذور الدولة العقائدية، والتي أعطى فيها المشرّع للولاية الإلهية سلطة عليا قابلة للتمدّد بحسب الظروف والحوادث، وجعلها الضامن الأوحد لاستمرار النظام وسلامته.

إذ وفق رواية المذهب الشيعي الاثني عشري<sup>(٨)</sup>، وبعد حادثة الغيبة الكبرى للإمام المهدي بن الحسن العسكري<sup>(٩)</sup>، اضطرّ فقهاء المذهب إلى مباشرة أمر الولاية الفقيهية عن الغائب، وترك أمور الحكم إلى أن يظهر الإمام المؤهّل شرعاً لقيادة الأمة، وفي مطلع القرن العاشر

٢ سلطان النعيمي، الفكر السياسي الإيراني: جذوره، روافده، أثره، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ١١٦.

٣ الاثنا عشرية من أكبر طوائف الشيعة، يؤمنون بأن الإمام محمد المهدي بن الحسن العسكري هو إمامهم الثاني عشر وهو غائب عن الأنظار منذ أكثر من ١١٠٠ عام حتى يأذن الله له بالظهور، خرجت هذه الفرقة من الشيعة الإمامية التي ظهرت في القرن الثاني الهجري، وتؤمن بأن أئمة أهل البيت معصومون ومعينون من الله. وأن الخلافة وفق النصّ الديني يجب أن تكون من بعد علي في ولديه الحسن والحسين، وأن تستمرّ في بعض ذرية الأخير حتى الإمام الأخير الثاني عشر.

٤ الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري، هو الإمام الثاني عشر في سلسلة الأئمة المعصومين الذين يعتقد الشيعة الإثنا عشرية بتعيينهم من الله، ويقولون بولادته في ٢٥٥ هجرية بصورة سرّية، واختفى بعد وفاة والده الإمام العسكري سنة ٢٦٠ للهجرة، في سامراء.

ولاية الفقيه المطلقة، وتحجيم الشرعية الدستورية لصالح المؤسسات الثورية الوليدة، والتي كان لها دور كبير في تصفية القوى الليبرالية واليسارية المعارضة للنظام.

بعد شهرين من إقالة بني صدر، انتُخب أحد مؤسسي حزب الجمهورية الإسلامية وهو محمد علي رجائي (١٩٣٣-١٩٨١) رئيساً للجمهورية في الثاني من آب / أغسطس ١٩٨١، لكن ولايته لم تدم سوى ٢٩ يوماً بسبب اغتياله في انفجار استهدف مقر مجلس الوزراء في طهران<sup>(١٠)</sup>.

عبرت رئاسة رجائي عن طبيعة المرحلة الجديدة التي دخلتها الثورة الإيرانية، إذ لم يسمح بالتنافس فيها إلا لأربع شخصيات ذات مرجعية إسلامية ثورية، خلافاً للرئاسة السابقة التي فُتح فيها باب التنافس لـ ١٠٧ مرشحاً من مختلف الاتجاهات الأيديولوجية. إن فوز مرشح حزب الجمهورية الإسلامية يعني بوضوح نجاح القوى الثورية الدينية في تحقيق السيطرة على الثورة والدولة معاً، فهل سيحقق الوفاق بين وظائف الرئاسة باعتبارها رمز الدولة، ووظائف المرشد باعتباره رمز الثورة؟

فاز علي خامنئي (١٩٣٩-) بانتخابات الرئاسة الموالية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، بعدد أصواتٍ شبه مطلق بلغ ١٥ مليون صوت من بين نحو ١٦ مليون صوت مشارك. حقق خامنئي فوزاً مماثلاً تقريباً في منافسات الرئاسة الموالية، ليستمّر حكمه حتى سنة ١٩٨٩<sup>(١١)</sup>.

مثل فوز خامنئي بالرئاسة انتصاراً للتيار الديني التقليدي داخل تشكيلات القوى الثورية، وهو استمرارٌ أيضاً لسيطرة حزب الجمهورية الإسلامية القائم على فكر المؤسس روح الله الخميني، على الرغم من أن التمايز لم يكن واضحاً في هذه المرحلة بين تلك القوى، لكنه لم يصل بعد إلى درجة التعارض الذي رأيناه بعد وفاة الخميني سنة ١٩٨٩، والذي ساهم حضوره إضافةً إلى ظروف الحرب العراقية الإيرانية والتصفيات الدموية التي طالت رموز الثورة وأعداءهم على السواء، في إخفاء حدة الاختلافات الأيديولوجية بين يسار القوى الثورية الإسلامية ويمينها.

لكن، كلّ ما سلف ذكره لم يمنع من بروز اصطدامات على مستوى مؤسسة الرئاسة، تارةً مع مجلس الشورى، وأخرى مع مرشد الثورة نفسه. ففي المرحلة الأولى من رئاسته، وجد خامنئي نفسه - مثل

كان أبو الحسن بني صدر قريباً من الخميني ومرافقاً له في منفاه الفرنسي قبل الثورة، لكن طبيعة المرحلة التأسيسية الثورية، وضعف الشرعية الدستورية، إضافةً إلى تباين الاختلافات الأيديولوجية بينه وبين القوى الدينية المحافظة، كانت من أهمّ موجّهات رئاسة بني صدر.

يحكي أبو الحسن بني صدر في سيرته أنه واجه تدخلات متكررة من مرشد الثورة روح الله الخميني في صلاحياته الدستورية<sup>(١٢)</sup>. وتزامن ذلك مع ضغوطٍ قويةٍ وعرقلةٍ من مجلس الشورى الذي يسيطر عليه حزب الجمهورية الإسلامية الديني المحافظ، فكان أول اصطدام بين الطرفين عندما رفض مجلس الشورى الوزير الأول مرشح الرئيس، وفرض محمد رجائي من حزب الجمهورية الإسلامية بديلاً عنه، ثم الاتهامات الموجهة إلى الرئيس بتقاعسه في إدارة الحرب ضد العراق، وعدم الكفاءة في إدارة البلاد، والتبذير، والتعاون مع القوى المعارضة للنظام الإسلامي<sup>(١٣)</sup>.

انتهت رئاسة بني صدر عندما سحب مجلس الشورى الثقة منه، وأخرجه من الرئاسة بعد ستة عشر شهراً فقط من انتخابه، وبعد ذلك هرب من إيران متجهاً نحو باريس التي لا يزال إلى اليوم يعبر فيها عن معارضته نظام الجمهورية الإسلامية.

يؤكد حجم التأييد الشعبي الذي ناله أبو الحسن بني صدر أن الرأى العام الإيراني يومئذ كان متجهاً نحو تأكيد مبدأ الجمهورية في النظام الجديد، والاحتراز من أي اتجاه نحو مركزية للسلطة تنتهي باستبدادٍ مشابه للتجربة الملكية، خاصةً أن خطاب بني صدر السياسي كان مخالفاً لمبدأ ولاية الفقيه المطلقة.

تختلف التحاليل التي تناولت هذه المرحلة من الثورة الإسلامية، فبعضها يرى أن الخميني استفاد من غطاء الليبراليين عندما كلف المهندس بازرجان برئاسة الوزراء، ووافق على ترشح الليبراليين للبرلمان ورئاسة الدولة، لكن قراءات أخرى ترى أن الخميني لم يخطئ لسيطرة رجال الدين على الدولة<sup>(١٤)</sup>، بل حدث ذلك بعد فشله في إقناع الفقهاء بالعودة إلى قم، وتراجعهم أمام ضغوط القوى الدينية المتشددة ومناوراتها، ودخول الثورة في مواجهةٍ مفتوحة ودموية مع مناوئها في الداخل والخارج، وهو ما سرّع الاتجاه نحو تركيز مفهوم

٧ "زندگنامه" (السيرة الذاتية)، موقع بني صدر الشخصي، الرابط:

<http://banisadr.org/index.php/zendeginameh>

٨ منال محمد أحمد، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٦٦.

٩ المرجع نفسه، ص ١٦٤-١٦٧.

١٠ عطاالله باباير، "تاريخ الانتخابات الإيرانية من البداية حتى الآن"، موقع تيان، ٢٠٠٩/٠٤/٢٣، على الرابط:

<http://www.tebyan.net/newindex.aspx?pid=92445>

١١ المرجع نفسه.

تستمد مكانتها من شخصية من يمثلها، ومدى قوة التيار أو الجناح الذي ينتسب إليه، ولعل الشخصية الوحيدة التي جسدت ما جاء في هذه المادة [المادة ١١٣ من الدستور والتي تنص على أن الرئيس هو أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد] هي هاشمي رفسنجاني، وهي بلا شك أقوى الشخصيات الإيرانية وإحدى الركائز الأصلية في هذا النظام<sup>(١٤)</sup>.

وجدت رئاسة رفسنجاني نفسها أمام تحديات اقتصادية كبيرة بعد انتهاء الحرب، لذلك تبنت برنامجاً اقتصادياً منفتحاً تحت شعار (البناء والتعمير) داخلياً، واعتمدت سياسة براغماتية معتدلة خارجياً بهدف إخراج البلاد من عزلتها، بينما فضلت المحافظة في ما يتصل بالقضايا الثقافية والاجتماعية في الداخل<sup>(١٥)</sup>.

لقي رفسنجاني في الدورة الأولى من رئاسته معارضة من مجلس الشورى الذي كان تحت سيطرة اليسار الديني تجاه سياساته الاقتصادية المنفتحة، والهادفة إلى الخصخصة وتشجيع الاستثمار وحرية التجارة، كما فرض عليه المجلس إقالة محمد خاتمي، وزير الثقافة حينئذ في حكومته بسبب توجهاته المنفتحة في السياسة الثقافية للبلاد<sup>(١٦)</sup>.

عرفت الدورة الثانية من رئاسة رفسنجاني سيطرة اليمين على مجلس الشورى، مما أتاح حدًا أدنى من الانسجام، لم يخل من مواجهات وتجادبات بين الطرفين. فعلى الرغم من إقرار الخميني قبيل وفاته سنة ١٩٨٩ تعديلات دستورية جديدة وسّعت صلاحيات المرشد، لم تعرف رئاسة هاشمي رفسنجاني بدورتها بين ١٩٨٩ و١٩٩٧ اصطدامات ملحوظة مع مرشد الثورة علي خامنئي، بل كان رفسنجاني في الدورة الأولى من رئاسته في موقع الشخصية الأولى في النظام، جمع بين إدارة السلطة التنفيذية ورئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام، وكان الرجل أيضاً وراء معظم القرارات الكبرى للمرحلة، في حين كانت شخصية علي خامنئي أضعف في القيادة، وأقل بكثير من النموذج الذي قدّمه الخميني<sup>(١٧)</sup>.

وفي الدورة الرئاسية الثانية بدأت تظهر اختلافات بين رفسنجاني الرئيس وخامنئي المرشد، وكان محل الاختلاف الأساس بينهما هو

سابقه بني صدر - مقيداً في اختيار رئيس وزرائه، إذ قاوم مجلس الشورى رغبة الرئيس في تكليف علي أكبر ولايتي بتولي مهمة رئيس الوزراء، وفرض عليه في النهاية مير حسين موسوي، مما طبع علاقة الرجلين بالتنافر طوال فترة عملهما معاً، وهو ما برز إلغاء منصب رئيس الوزراء في دستور ١٩٨٩<sup>(١٢)</sup>.

وعرفت رئاسة خامنئي سنة ١٩٨٧ حادث اصطدام مع سلطة الولي الفقيه، وذلك عندما تدخل الخميني بطريقة مباشرة في عمل الحكومة، مجبراً تطبيق قانون العمل من دون إتمامه المراحل القانونية اللازمة. ويمكن إجمال ذلك الحدث في رفض مجلس المحافظة على الدستور والتصويت على قانون العمل الذي أعدّه مجلس الشورى وعدله ثماني مرّات، بحجة مخالفته للإسلام، مما اضطر وزير العمل إلى الاستعانة بالخميني الذي كان يمثل أعلى سلطة في البلاد، فأجاز الخميني للوزير تطبيق القانون الذي شرعه مجلس الشورى من دون أن يوافق عليه مجلس المحافظة على الدستور.

إغتنم وزير العمل فرصة سماح الخميني له بتطبيق ذلك القانون ليبادر بتوسيع صلاحياته وتطبيق عدد من القوانين التي لم تتم إجراءاتها القانونية بعد، مما أثار حفيظة رئيس الجمهورية حينئذ علي خامنئي، فخطب في صلاة الجمعة بتاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ مديناً توسّع وزير العمل بالاستفادة من إجازة الخميني الذي غضب من حديث الرئيس، ووجه له رسالة أكد فيها على المفهوم المطلق لولاية الفقيه. وتعدّ هذه الرسالة إلى اليوم وثيقة ثمينة في يد أنصار ولاية الفقيه المطلقة.

تولّى علي أكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٣٤ - ) الرئاسة الخامسة والسادسة، بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٧. فاز في الدورة الأولى بأغلبية مطلقة وصلت إلى نحو ١٥ مليون صوت، بينما تراجع عدد الأصوات لرفسنجاني الفائز في الدورة الثانية إلى نحو عشرة ملايين صوت<sup>(١٣)</sup>.

يُعدّ رفسنجاني من أعمدة نظام الجمهورية الإسلامية المؤسسين، وقد كان للرجل دورٌ أساسيٌّ في إقناع أعضاء مجلس الخبراء بأهلية علي خامنئي لمنصب مرشد الثورة بعد وفاة الخميني سنة ١٩٨٩، لذلك اكتسب موقع الرئاسة في عهده قوةً لم تكن لسابقه. يشرح سلطان النعيمي هذا الأمر قائلاً: "أثبت الواقع أنّ هذه السلطة [التنفيذية]

١٤ سلطان النعيمي، ص ١١٧.

١٥ وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدول، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٧٥.

١٦ منال محمد أحمد، ص ٢٣٠.

١٢ منال محمد أحمد، ص ١٩٨.

١٣ عطاالله باباپور، "تاريخ الانتخابات الإيرانية من البداية حتى الآن": موقع تبيان، ٢٠٠٩/٠٤/٢٢، على الرابط:

<http://www.tebyan.net/newindex.aspx?pid=92445>

وقد كان لهذه المراجعات أثرٌ كبيرٌ في الخطاب الأيديولوجي للرئيس محمد خاتمي، فالرجل لا يرى تعارضاً بين مبادئ التجربة الديمقراطية الغربية ومبادئ الثورة الإسلامية، فكانت شعاراته الرئاسية تعبيراً عن هذا الدمج؛ ومن أهمها: المجتمع المدني، واحترام القانون، والتنوع والتعددية الفكرية، وحوار الحضارات.

حاول خاتمي في رئاسته أن يكبح جموح نخبةٍ من الإصلاحيين الراديكاليين، إذ رفض محاولة البعض توظيف تجربة حكومته في إسقاط النظام وتقويض ولاية الفقيه<sup>(١٢)</sup> التي كان مؤمناً بضرورة اعتمادها أساساً للنظام، مع تقييدها بمبادئ الدستور. ففي دورته الرئاسية الأولى (١٩٩٧-٢٠٠٢) كان خاتمي مدعوماً بالسلطة التشريعية التي كانت تحت سيطرة اليسار، لكنه لم يستطع تنفيذ برامجه لكون باقي المؤسسات الدستورية المؤثرة في الحكم تقع تحت سيطرة اليمين المحافظ واليمين المتشدد، في حين ضعفت فرص خاتمي في دورته الرئاسية الثانية بعد عزوف ناخبه عن انتخابات المجالس المحلية (٢٠٠٣) ومجلس الشورى الإسلامي (٢٠٠٤)، وتصويت أنصار التيار المحافظ بكثافة لمرشحيهم في تلك الانتخابات<sup>(١٣)</sup>.

على عكس هاشمي رفسنجاني الذي أسس تجربته على مشروع البناء الاقتصادي، والتأثير القوي في مرشد الثورة علي خامنئي، كان محمد خاتمي مبشراً ثقافياً واجتماعياً، اعتمد آليات الحوار مع المرشد، وابتعد عن كل مسببات الاصطدام معه، مما جعله أكثر انعطافاً واستجابةً لضغوط التيار اليميني "المحافظون". لذلك اتهم محمد خاتمي من جانب التيار الداعم له بخذلان النخبة الإصلاحية، والتراجع عن المبادئ والشعارات التي قادته إلى الرئاسة، بينما اشتهر الرجل إعلامياً في نهاية ولايته بوصفه "رئيساً ذا صلاحيات أقل من مواطنٍ عادي". أما شعبياً فظهر خاتمي في صورة رئيس خذل ناخبه ولم يحقق شيئاً مما وعد به.

الموقف من التعامل مع الغرب والثقافة الغربية. رفسنجاني بطبيعته البراغماتية كان يرى أن الوقت قد حان لتجديد النظر في بعض المواقف والمقولات السياسية الثورية، بينما كان خامنئي يرى في ذلك خروجاً على مبادئ التشييع وخطاً مؤسس النظام روح الله الخميني، وهو ما دفع الطرفين إلى الدخول في حالةٍ من الاستقطاب بدأت بوادرها مع نهاية ولاية هاشمي رفسنجاني<sup>(١٤)</sup>. فقد برزت ميول خامنئي نحو تيار اليمين المحافظ، بينما كان رفسنجاني براغماتياً ذا ميول تجديدية، وهي التطورات التي فسحت المجال لظهور تيار جديد في الساحة السياسية الإيرانية بزعامة الرئيس الجديد محمد خاتمي.

دخل محمد خاتمي (١٩٤٣ - ) إلى قصر الرئاسة في سنة ١٩٩٧ بدعمٍ من ٢٠ مليون صوت، من بين نحو ٢٩ مليون ناخب شاركوا في العملية، وارتفع هذا العدد في الدورة الثانية من رئاسته التي فاز فيها إلى نحو ٢٢ مليون صوت<sup>(١٥)</sup>.

كانت تجربة خاتمي الرئاسية تعبيراً عن نضج مرحلة تاريخية من مراجعات اليسار الديني، هذا التيار الذي قام بدور الحارس المتشدد في الحفاظ على مبادئ الثورة قبل وفاة مؤسسها روح الله الخميني، ثم أصبح بعد وفاته رمزاً للتجديد وإعادة القراءة في مجمل التجربة. وهو التيار الذي اشتهر إعلامياً بـ"التيار الإصلاحي"، وتشكل من قوى اليسار المعتدل واليسار المتشدد واليمين الوسطي.

ونشير هنا إلى دور حلقة "كيان" التي أدت دور الحاضن الأول للمراجعات الفكرية العميقة التي قام بها اليسار الديني الإيراني. وكان "أعضاء (كيان) مزيجاً من الليبراليين واليساريين الذين يجتمعون أسبوعياً كل أربعاء في منزلٍ واحدٍ من الأعضاء، وكانت الجلسات تتضمن نقاشات معرفية وفلسفية"<sup>(١٦)</sup>.

قام مشروع "كيان" النظري على المراجعة الشاملة للأفكار الرائجة بين جيلٍ كاملٍ من أبناء الثورة الإسلامية، ليخلص الجميع في النهاية إلى ضرورة المواءمة بين المبادئ الإسلامية والوطنية والغربية<sup>(١٧)</sup>.

### ٣- أحمددي نجاد وتجربة الرئاسة

أسفرت النتائج الاقتصادية الضعيفة لتجربة محمد خاتمي، وتفاقم حدة الاختلافات داخل التيار اليساري "الإصلاحيون" عن فوز أحمددي

18 Appleby, Scott. Spokesmen for the despised: fundamentalist leaders of the Middle East. (London: University of Chicago Press, 1997), p.18.

١٩ عطاءالله بابايور، "تاريخ الانتخابات الإيرانية من البداية حتى الآن": موقع تبيان، ٢٠٠٩/٠٤/٢٢، على الرابط:

<http://www.tebyan.net/newindex.aspx?pid=92445>

٢٠ فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ١٥٥.

٢١ مهرداد مشايخي، "دكرديسي مباني سياست وروشنفكری سیاسی"، (تحول الأسس السياسية والاستشارة السياسية)، مجلة آفتاب (طهران)، السنة الثالثة، ع ٢٨، ٢٠٠٣/٠٩/٠٨،

ص ٨.

٢٢ فاطمة الصمادي، ص ١٥٣.

٢٣ سلطان محمد النعيمي، ص ١٤٠.

نجداد (١٩٥٦ -) بالرئاسة في انتخابات سنة ٢٠٠٥ والتي عرفت مشاركة نحو ٢٨ مليون ناخب، مُحَرَّرًا نحو ١٧ مليون صوت. وفي انتخابات سنة ٢٠٠٩، والتي شارك فيها نحو ٣٩ مليون ناخب، فاز أحمددي نجاد بأصوات نحو ٢٤ مليون منهم<sup>(٢٤)</sup>. ولم يعترف المنافسان الرئيسان المعارضان مير حسين موسوي ومهدي كروي<sup>(٢٥)</sup> بهذه النتائج، واتهما أجهزة النظام بتزويرها، وكان إعلانها سببًا في اندلاع احتجاجاتٍ حاشدة في إيران عُرفت إعلاميًا بـ"الحركة الخضراء"<sup>(٢٦)</sup>.

## أ. عقيدة أحمددي نجاد وفكره

لم يكن أحمددي نجاد يُرَوِّج لمشروعٍ ثقافيٍّ وأيديولوجيٍّ واضحٍ مثل محمد خاتمي، إلا أنه كان صاحب عقيدةٍ وأفكارٍ لا يتردّد في التعبير عنها. ابتعد عن التلقيق بين النظريات الإسلامية والغربية، لكنّه لم ينجح في تقديم قناعاته ضمن منهجٍ فكريٍّ منسجمٍ يحظى بالحدّ الأدنى من القبول، ممّا جلب إليه الكثير من الانتقادات والمتابع. ومُثِّل المهدوية أهمّ عنوانٍ عقديٍّ في خطاب أحمددي نجاد، فمنذ بداية رئاسته وهو يتحدّث عن دور المهدي المنتظر في رئاسته وتدبير حكومته، ولم يتردّد في التبشير أكثر من مرّة بقدوم المهدي من على منبر الأمم المتّحدة.

لقي هذا التوجّه انتقاداتٍ شديدةً من المرجعيّات الدينيّة في قُوم، ومن كلّ الأطياف السياسيّة الإيرانيّة. بل وأثار أيضًا حفيظة المرشد علي خامنئي الذي رأى فيه تراميًا على صلاحيّاته الدينية، وقد لمّح في إحدى خطبه إلى ذلك، قائلاً: "إنّ ادّعاء البعض أشياء غير واقعية، وبطرقٍ خرافيّةٍ مثل رؤية الإمام المهدي والتشرّف بلقائه، والصلاة خلفه، هي برأيي ادّعاءات مخجلة وبدع باطلة تهدف إلى زعزعة هذه الحقيقة المضبّئة في قلوب المؤمنين"<sup>(٢٨)</sup>.

لم يسبق لأيّ رئيسٍ إيرانيٍّ أن وظّف عقيدة المهدويّة في خطابه السياسيّ كما فعل أحمددي نجاد، الأمر الذي جعل خصومه السياسيّين ينظرون إلى ذلك التوظيف كمنافسة غير شريفة، وتغطية على فشله في إدارة البلاد. وإلى جانب المهدويّة، روّج أحمددي نجاد خلال رئاسته أيضًا لمفهوم "الإسلام الإيراني"، وهو مفهوم يسعى إلى المزج بين عناصر التشبّع الاثني عشري ومقومات الثقافة الفارسيّة القديمة. إلا أنّ الفقهاء عدّوا النظريّة محاولةً لهدم إسلاميّة الدّولة، واستهدافاً لعقيدة النّظام. ويبدو أنّ حديث نجاد عن "الإسلام الإيراني" ليس إلا استمالة للتّيّار القومي الإيراني، وبحثًا عن هويّةٍ إيرانيّةٍ متفردةٍ وبعيدة عن المجال العربيّ الإسلاميّ. ويمثّل موقف أحمددي نجاد من المرأة تعبيرًا

لم يكن محمود أحمددي نجاد معروفًا بما يكفي، كما أنه لم يكن مدعومًا في حملته الانتخابيّة من الهيئات السياسيّة التي كان مقرّبًا منها. وكان خطابه السياسي موجّهًا بالأساس للفئات الشعبيّة الفقيرة، وأيديولوجيًا يمكن اعتبار أحمددي نجاد طريقًا ثالثًا من داخل التّيّار اليميني المحافظ، أثارت تجربته الرئاسيّة التي ستنتهي في صيف ٢٠١٣ جدلاً كبيرًا في الداخل والخارج الإيرانيّ. ففي الداخل مرّت رئاسته بأكثر من محطة صداميّة، كان معظمها ضدّ التّيّار اليميني المحافظ، بمن فيهم المراجع الدينيّة وأنصار المرشد خامنئي، وقيادات الحرس الثوري. أمّا أسباب الصّدام فكانت في الغالب ثقافيّة، أو سياسيّة، أو قانونيّة. ممّا جعل فترة رئاسة الرجل مادّة دسمةً للمتابعين والدارسين على السواء.

”

يستحق أحمددي نجاد لقب "الرئيس المختلف" بجداره، فتجربة الرجل تختلف كثيرًا عن تجارب سابقه في تدبير منصب الرئاسة الإيرانية.

”

يعتقد كثيرون داخل إيران وخارجها، أنّ الرئيس نجاد لم يكن سوى وسيلة بيد المرشد علي خامنئي أعاد بها ترتيب المشهد السياسي بحسب رغباته، وقطع بها دابر التّيّار الإصلاحية<sup>(٢٧)</sup>. وقد عزّز خضوع أحمددي نجاد في بداية رئاسته لإرادة خامنئي هذا التّصوّر، لكن سرعان

٢٤ عطاالله باباפור، "تاريخ الانتخابات الإيرانية من البداية حتى الآن": موقع تبيان، ٢٠٠٩/٠٤/٢٢، على الرابط:

<http://www.tebyan.net/newindex.aspx?pid=92445>

٢٥ يخضع موسوي وكروي للإقامة الإجبارية منذ ٢٠٠٩ إلى غاية كتابة هذه السطور.

٢٦ جمعت "الحركة الخضراء" كلّ أطراف المعارضة الإيرانية في داخل وخارج إيران، تزعمها في الداخل مير حسين موسوي ومهدي كروي، والليبراليون واليساريون والملكيون في الخارج. (جنيش سبزي)، واتخذت اللون الأخضر شعارًا لها، وتوجد بين أطرافها خلافتا أيديولوجية وسياسية متباينة، منعتهن من تنسيق جهدهم ومواصلته في معارضة النظام.

٢٧ فاطمة الصمادي، ٢٥٢-٢٥٣.

٢٨ ورد ضمن خطاب لخامنئي أمام جمهور من المواطنين في مناسبة منتصف شعبان ١٤٢٩ هجرية (٢٠٠٨).

على سياسات سابقه، ورفسنجاني وخامني. يشرح تييري كوفيل هذا الأمر بقوله: "اختار الرئيس الجديد كما أعلن في حملته الانتخابية العمل لأجل (إيرانيي الشارع)، الفقير المؤمن، وضد (الكادر الفاسد). رمزياً كان الشيخ هاشمي رفسنجاني قد قام بدور القائد البراغماتي (والداهية)، الذي سيعمّر إيران، وكان سيد محمد خامني قد قام بدور المثقف الديني والحدائي، أما أحمددي نجاد فهو يريد أن يكون (خادم الشعب)"<sup>(٣٢)</sup>.

ومن مفارقات خطاب أحمددي نجاد غير المسبوقه في تاريخ الرئاسة الإيرانية، اعتماده لغة الخطاب الشعبي اليومي، إذ تعمد الرجل أن يخاطب الشعب أو مجلس الشورى الإسلامي أو الصحافة بلغة الشارع الإيراني، وهي لغة تخلو من أدبيات النخبة وأساليب الطبقة السياسية، ويكثر فيها استخدام الفذلكات اللغوية والأمثال والحكايات، وقد سبق لأعضاء في مجلس الشورى أن قدموا احتجاجاً للرئيس دعوه فيه إلى رفع مستوى لغة خطابه، وتجنبّ ابتذال منصب رئيس الجمهورية.

ولئن استفاد نجاد من خطابه الشعبي في بداية السنوات الأولى من رئاسته، فإن ذلك الخطاب قد جرّ عليه سخط الطبقات الفقيرة في الدورة الثانية من رئاسته، خاصة بعد اشتداد الحصار الاقتصادي وانهيار العملة المحلية، وغلاء الأسعار، لكنّ نجاد حمل القوى النافذة في النظام مسؤولية فشل برامجه، ملمحاً للحرس الثوري ومحيط خامنئي.

### ج. أحمددي نجاد بين الاضطراب والاصطدام

يُنظر إلى رئاسة أحمددي نجاد على أنّها أكثر التجارب الرئاسية في إيران اضطراباً في تدبيرها، واصطداماً مع المؤسسات الدستورية والخصوم السياسيين والمرجعيات الدينية.

يصف مدحت أحمد حماد فترة رئاسة أحمددي نجاد بالمضطربة، ويرى أنّ الرجل مدفوعٌ به نحو الرئاسة بهدف إثارة الأجواء الداخلية والخارجية، يقول حماد: "إنّ النظام السياسي الإيراني كان يدرك جيّداً حقيقة السمات الشخصية لأحمددي نجاد، وربما كان قراره بالدفع به لانتخابات رئاسة الجمهورية إنّما كان عملاً عمدياً ومقصوداً لذاته

ثقافياً متميزاً، إذ عبّر عن رفضه الحملات التي تشنّها الشرطة لملاحقة النساء في الشوارع بتهمة "عدم الالتزام بالحجاب"، كما سبق له أن عبّر عن تأييده حضور النساء لمشاهدة مباريات كرة القدم.

ويرى خصوم أحمددي نجاد في معسكر اليمين المحافظ أنّ الرئيس في عقيدته وتصوّراته الفكرية والثقافية يخضع لتأثير صهره ورئيس مكتبه السابق اسفنديار رحيم مشائي<sup>(٣٣)</sup>، والذي يتهمونه بتزعم (التيار المنحرف)<sup>(٣٤)</sup>، وقد سبق لأحمددي نجاد أن حاول تعيينه نائباً له في بداية رئاسته، لكنّ تدخل خامنئي منعه من المضي في هذا القرار<sup>(٣٥)</sup>.

### ب. خطاب أحمددي نجاد

قدّم أحمددي نجاد نفسه للمجتمع الإيراني باعتباره منقداً يستطيع تحقيق آمال الشعب، لذلك كان خطابه السياسي مؤسساً على مجموعة من الشعارات الموجهة للفقراء والمحرومين، ومن أهمها: "توزيع أموال البترول على الفقراء"، "تشغيل العاطلين"، "فضح المفسدين ومحاربة الفساد المالي والاقتصادي"، "خدمة الشعب"<sup>(٣٦)</sup>.

مشكلة إيران بحسب رأي نجاد هي غياب العدالة الاجتماعية، وليست الحاجة إلى الديمقراطية.

إنّ مشكلة إيران بحسب رأي نجاد هي غياب العدالة الاجتماعية، وليست الحاجة إلى الديمقراطية. يمكن أن يكون هذا التصوّر نوعاً من "الشعبوية" التي تسعى إلى استمالة عواطف الناس بتسطيح المشاكل وتجاهل جذورها العميقة، لكن البعض يراها ردّة فعلٍ طبيعيّة

٢٩ ولد اسفنديار رحيم مشائي عام ١٩٦٠، وهو متخصص في الهندسة الإلكترونية، وقد تدرّج في تشكيلات الباسيج منذ بداية شبابه. كان له دور فعّال في جهاز المخابرات العسكرية، بعد ذلك اهتم بالعمل الثقافي. تربطه بأحمددي نجاد علاقة صداقة قديمة تحوّلت إلى مصاهرة، ليعيّنه بعد فوزه بالرئاسة عام ٢٠٠٩ نائباً له، إلا أنّ خامنئي رفض هذا التعيين، وعاد أحمددي نجاد بعدها ليعيّنه مديراً لمكتبه، وقد أقيمت من هذا المنصب في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢.

٣٠ يعتقد خصوم مشائي أنّه زعيم تيار عقدي وفكري يسعى إلى تقويض دعائم المؤسسة الدينية في إيران، يتهمونهم بترويج فكرة قرب خروج الإمام المهدي، إضافة إلى فهم خاص لبعض المفاهيم مثل: الأخوة والحرية والجهاد.

٣١ فاطمة الصمادي، ص ٣٠٧.

٣٢ مدحت أحمد حماد، إيران: رئاسة أحمددي نجاد المضطربة، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٥٤.

التحقيق معه اعترف بأنّ أحمددي نجاد كان وراء تلك التسريبات بهدف التّيل من خصومه السياسيّين<sup>(٣٦)</sup>.

وفي المقابل، يرفع الفقهاء المقربون من خامنئي مجموعة من العناوين يبرّون بها سخطهم على نجاد، وهي: موافقه بخصوص المرأة، وحديثه عن الإسلام الإيرانيّ، وقربه من اسفنديار رحيم مشائي المتّهم بالانحراف العقدي.

### الاصطدام بمجلس الشورى

على الرغم من سيطرة التّيّار اليميني المقرب من خامنئي على مجلس الشورى، فإنّه لم يكن يوماً موافقاً على توجّهات نجاد وسياساته، إذ ظلّ المجلس طوال السنوات الماضية معاكساً للرجل، ومعرفلاً لبرامجه في كلّ المجالات، وظلّ الطرفان إلى اليوم يتبادلان الاتّهامات في ما بينهما. ويمكن أن نذكر هنا موقف المجلس في بداية رئاسة نجاد، فقد رفض ترشيحاته الوزاريّة لأكثر من وزارة، خاصّة وزارة النفط التي تمثّل حجر الزاوية في وعوده الانتخابيّة، وذلك بتطهيرها من الفساد. لقد رفض المجلس لثلاث مرّات مرشّحي الرئيس، وهي المرّة الأولى التي يحصل فيها هذا الرفض لوزير النفط المرشّح من الرئيس في تاريخ حكومات الجمهوريّة الإسلاميّة<sup>(٣٧)</sup>.

تعمّق الاصطدام بين الطرفين بخصوص مجموعة من القوانين التي رآها المجلس مخالفة للدستور، وبلغ الصراع بينهما أوجه عندما استدعى المجلس أحمددي نجاد للمساءلة في آذار / مارس ٢٠١٢، وهي المرّة الأولى التي تجري فيها مساءلة الرئيس في مجلس الشورى الإسلاميّ<sup>(٣٨)</sup>، وكاد هذا الأمر يتكرّر في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ تحت عنوان عدم كفاءة الرئيس في إدارة أزمة انهيار العملة الإيرانيّة، لكنّ تدخل خامنئي أوقف هذا المسار في لحظاته الأخيرة، بحجّة أنّ مساءلة الرئيس فيها إضعاف للنظام.

يتّهم أحمددي نجاد مجلس الشورى بالعرفلة الدائمة لبرامجه، بينما يتّهمه المجلس بعدم احترام الدستور والقوانين، وعدم الكفاءة في إدارة البلاد، ويتحدّث مجموعة من أعضاء المجلس عن وجود نحو ٤٠ ملفاً جاهزاً من المخالفات القانونيّة للرئيس، ويمكن تقديمها للقضاء في أيّ لحظة.

انطلاقاً من قناعة مفادها أنّ النظام السياسيّ الإيرانيّ في حاجة الآن إلى شخصيّة اضطرابية، أي مثيرة للقلق والاضطراب..<sup>(٣٩)</sup>.

بغضّ النظر عن الدوافع التي كانت وراء السماح لأحمددي نجاد بدخول حلبة السباق الرئاسي، فقد تركت تجربته المضطربة في قيادة السلطة التنفيذية أثراً بالغاً في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة الإيرانيّة، وفي منصب الرئاسة خصوصاً. ويمكن رصد اضطرابات أحمددي نجاد الرئاسيّة واصطداماته من خلال عدّة عناوين، من أبرزها:

### كثرة الإقالات

يُعدّ أحمددي نجاد من أكثر الرؤساء الإيرانيّين إقالةً لفريقه الحكومي، فقد أقال ١٣ وزيراً، كان آخرهم وزير المخابرات حيدر مصليحي الذي عاد إلى منصبه بقرار من المرشد علي خامنئي في ١٩ نيسان / أبريل ٢٠١١. وقبله أقال وزير الخارجيّة السّابق منوشهر متكي في ١٣ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠، وهو في مهمّة رسميّة خارج البلاد، بينما بلغ عدد المستشارين الذين أقالهم نجاد نحو ١٤ مستشاراً<sup>(٤٠)</sup>.

### الاصطدام بالمرجعيات الدينيّة

لم يسبق لأيّ رئيس إيرانيّ أن اصطدم بالمرجعيّة الدينيّة كما حدث مع أحمددي نجاد. وتعود أسباب هذا الاصطدام بالأساس إلى إصرار نجاد على موضوع "المهدوية"، والذي عدّه آيات الله استفزازاً للمرجعيّات، لأنّه جرأة من غير المتخصّص، وتقويض للمؤسّسة الدينيّة، وفي نظر أنصار خامنئي تطاول على صلاحيات الوليّ الفقيه. هناك أيضاً قناعة متأصلة عند نجاد بفساد الكثير من الشخصيات الدينيّة، لتورطهم في قضايا اختلاس ورشّي، وامتيازاتٍ ضريبيّة واقتصاديّة غير مشروعة، وقد فشل نجاد في محاصرة هؤلاء، وذلك بعد فشل خطّة تسريبات عُرفت في الصحافة الإيرانيّة بـ"تسريبات باليزارد". وهي تسريبات قام بها عباس باليزارد الرئيس السابق لمكتب دراسات البنية التحتيّة في مركز أبحاث مجلس الشورى الإسلامي، ومراجع الحسابات في المحكمة العليا بشأن ملفات الفساد، وتتضمّن اتّهاماتٍ صريحة بالفساد المالي والاقتصاديّ لنحو ٤٤ شخصيّة مؤثّرة في النظام، من بينها تسع شخصياتٍ دينيّة معروفة. اتّهم باليزارد بالتمسّس بالأمن القومي، وعند

٣٤ مدحت أحمددي حماد، ص ٤٩.

٣٥ انظر ورقة تقييم حالة: "لماذا أُقيل متكي؟ بحث في حدث"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٠٢/٠٦، على الرابط التالي:

<http://www.dohainstitute.org/release/9386b3c4-6fd4-44cc-8283-251f41ab5a81>

٣٦ فاطمة الصمادي، ص ٣٠١.

٣٧ تيري كوفيل، ص ٤٥٣.

٣٨ لم نحتسب هنا استدعاء الرئيس بني صدر للمجلس، إذ كان ذلك الاستدعاء بهدف حجب الثقة عن الرئيس، وهو ما لم يحصل في حالة نجاد.

## أحمدى نجاد والسلطة القضائية

تُضاف السلطة القضائية إلى الجهات والمؤسسات التي اصطدم معها الرئيس، ويُعدّ منعه من زيارة سجن (إفين) في طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من أهمّ محطات الاصطدام بين الطرفين. فالدستور يعدّ السلطة القضائية المتكفّل الوحيد في الدولة بإدارة السجون. وقد برز نجاد في هذا الموقف كموظف حكوميّ فقط، ولم تنفعه صفته الرئاسية في انتزاع زيارة إلى سجن العاصمة.

## أحمدى نجاد وخامنئي

يعدّ الصدام بين أحمدى نجاد ومرشد الثورة علي خامنئي، أكثر محطات الرئيس الصدامية التي فاجأت المراقبين، وهي التي قلبت النظرة إلى الرجل. فبعد أن كان أحمدى نجاد في دورته الرئاسية الأولى في موقف الرئيس المطيع للمرشد، وقد نال وقتها شهادة تزكية استثنائية منه<sup>(٣٩)</sup>، أصبحنا في الدورة الرئاسية الثانية أمام رئيس يواجه المرشد، وربما ينازعه في سلطاته الدينية والدينية.

كان موضوع المهديّة عند نجاد أمراً مزعجاً لخامنئي، فهو استفزاز للوليّ الفقيه باعتباره الشخص الوحيد في النظام الذي يملك مفتاح هذا الموضوع. وهو النائب الشرعي للإمام المهدي، والقائم بأمره إلى حين ظهوره، وأيّ جهة تسعى للتبشير بقرب عودته هي في الحقيقة لا تبشّر سوى بنهاية سلطة الوليّ الفقيه، وانحسار سلطة الفقهاء والمؤسسة الدينية الشيعية.

كانت إقالة نجاد لمنوشهر متكي وزير الخارجية المحسوب على خامنئي، إعلاناً للخلاف بين الرجلين في إدارة القضايا الخارجية، خاصة أنّ خامنئي قد أحبط قبل ذلك محاولة من نجاد لتأسيس خلية من المستشارين في الرئاسة كانت مهمتهم مباشرة ملفّات دولية. وعندما حاول نجاد أن يكرّر الموقف ذاته مع حيدر مصلي وزير المخابرات المحسوب أيضاً على خامنئي، تدخل المرشد، وأعاد الرجل إلى منصبه، فكان الموقف سبباً في تفجّر أزمة غير مسبوقه في تاريخ صراع الرئاسة والمرشد، إذ اعتكف نجاد في بيته لمدة عشرة أيام احتجاجاً على تدخل خامنئي، ممّا جرّ عليه اتهاماتٍ بعصيان الوليّ الفقيه<sup>(٤٠)</sup>.

٣٩ أثنى خامنئي على أحمدى نجاد في إحدى خطبه، وصرّح بكون حكومة نجاد هي الأكثر شعبية على الإطلاق منذ قيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩.

٤٠ انظر تفصيلات الحدث في ورقة تقدير موقف: "إيران، صراع على السلطة أم على الصلاحيات؟"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٠٥/٢٤، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/061e8fe2-f07e-4793-b0aa-2b3c717baf7b>

## أحمدى نجاد والحرس الثوري

توتّرت العلاقة بين أحمدى نجاد والحرس الثوري عندما شرعت الحكومة في ممارسة الرقابة على أنشطة الحرس الاقتصادية والتجارية. وهو التصعيد الذي بلغ أوجه بتصريحات تلفزيونية لأحمدى نجاد اتّهم فيها الحرس الثوري باستغلال موانئ صغيرة لتهرب السلع والعمل<sup>(٤١)</sup>.

وسعيّاً منه لإبعاد الحرس الثوري عن مواقع حسّاسة في حكومته، أقال نجاد في شباط / فبراير ٢٠١٠ وزير النفط مير كاظمي، وحاول إقالة وزير المخابرات حيدر مصلي في نيسان / أبريل ٢٠١١، والرجلان من الشخصيات التابعة للحرس الثوري في حكومته. وفي المقابل، كانت ردّة فعل الحرس الثوري سريعة، إذ تعرّضت مجموعة من الشخصيات الحكومية والاقتصادية الموالية لنجاد للإقالة أو الاعتقال والمحكمة بتهم الانحراف العقدي والفساد المالي والإداري<sup>(٤٢)</sup>.

”

حاول أحمدى نجاد أن يعيد لمنصب الرئاسة وهجه الثوري، فكان منهجه مفيداً لمرشد الثورة من حيث فاعليته في تحييد تيار اليسار الديني (الإصلاحيون)، لكنّه لم يكن مفيداً للمرشد من جهة كونه يطرغ ازدواجية التمثيل السياسي والديني للثورة وشرعيتها.

”

## أحمدى نجاد وآخرون

اصطدم أحمدى نجاد في حملته الانتخابية سنة ٢٠٠٩ مع رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، ورئيس مجلس الخبراء سابقاً هاشمي رفسنجاني، وذلك بعد أن اتّهم أسرته في مناظرة تلفزيونية بالفساد المالي والاقتصادي، وقد تسبّبت هذه الاتّهامات في توتير العلاقة بين رفسنجاني والمرشد خامنئي الذي كان حينها داعماً لأحمدى نجاد. كما اصطدم نجاد أيضاً مع قيادات تيار اليسار الديني (الإصلاحيون) وأنصاره، وكان متحمّساً للاعتقالات والمحاكمات التي تعرّض لها وزراء ومثقفون وديبلوماسيون من الإصلاحيين، ويعدّ هؤلاء أحمدى نجاد

٤١ فاطمة الصمادي، ص ٢٨٥-٢٨٦.

٤٢ المرجع نفسه.

نجداد المبسطة للأزمة في الجمهورية الإسلامية إلى الدخول في مسارٍ من الاضطرابات والصدمات مع جهاتٍ وشخصياتٍ يُعدُّ بعضها من ركائز النظام.

وبينما يؤمن أحمددي نجاد بكون رئاسته للجمهورية الإسلامية هي رئاسة استثنائية غير مسبوقة من حيث الإنجازات والمكاسب المادية والمعنوية التي حققتها، على الرغم مما واجهه من حصارٍ ومعاكسة من أجهزة النظام، يرى خصومه أنَّ رئاسته بالفعل استثنائية، لكن في الاتجاه السلبي، بالنظر إلى هزال حصيلتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## ٤- مؤسسه الرئاسة الإيرانية وجدل التغيير

لا يفصلنا اليوم عن نهاية رئاسة أحمددي نجاد سوى بضعة أشهر، وهي الفترة التي يودُّ المرشد علي خامنئي أن تمرَّ من دون مشاكل وأزمات إضافية، إذ يبدو أنَّ كلفة نجاد بالنسبة إليه أصبحت باهظة بعد أن ساندته في سنة ٢٠٠٩. وقد تودّي إخفاقات أخرى لنجاد إلى المزيد من التعرية لاختيار خامنئي وفشله في التقدير، في مرحلة يواجه فيها سيلاً من الاتهامات في الداخل والخارج تحمّله مسؤولياً ما آلت إليه البلاد، وما يمكن أن تؤول إليه مستقبلاً في ظلّ حصارٍ اقتصادي خانق وانسدادٍ سياسي وعزلة عن العالم.

ولا شكَّ في أنَّ المنهج الذي سلكه أنصار علي خامنئي تجاه أحمددي نجاد منذ سنتين تقريباً، قد بدأ يعطي ثماره بالفعل، وذلك حين عمل هؤلاء على تحييد الشخصيات المحسوبة على تيار نجاد من مؤسساتٍ وأجهزة حكومية. فأنصار المرشد ومستشاروه مشغولون كثيراً بمصير هذا التيار بعد انتهاء ولاية نجاد، ومن المهمَّ بالنسبة إليهم أن يجري تحجيم فاعليتهم وإضعاف تأثيرهم، حتّى لا تتكرَّر تجربة رئاسية أخرى مشابهة لتجربة أحمددي نجاد.

في حديثٍ موجّه لأصحاب هذا التوجّه، حدّر أحمددي نجاد في بداية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ من خطط جماعة تروّج لاسم الرئيس الإيراني المقبل، وتسعى للتلاعب بأصوات الشعب. وأضاف أنَّ انتخاب الرئيس ينبغي أن يبقى حرّاً، ولا حقَّ لأيّ مجموعةٍ في التدخل فيه أو توجيهه وفق رغباتها. وفي سياق رفضه أيّ تغيير يطال قانون الانتخابات الرئاسية، لم يتردّد نجاد في المقارنة بين آلية انتخاب الرئيس وآلية انتخاب

مسؤولاً مباشراً عن كلّ التجاوزات والاعتداءات التي لحقتهم بعد أحداث انتخابات ٢٠٠٩.

## نجداد وقضايا الفساد

كان شعار "مكافحة الفساد المالي والاقتصادي" من أبرز الشعارات التي ظلَّ أحمددي نجاد يردّها بقوة طوال سنوات رئاسته الأولى. وقد صاحب ذلك تهديده بكشف ملفّاتٍ ووثائقٍ تفضح تورّط جهات نافذة في قضايا فسادٍ ماليٍ واقتصاديٍ، وقد تكون "تسريبات باليزارد" خطوةً في هذا الاتجاه. لكن المفاجأة التي حدثت عند الجميع هي الاتهامات والاعتقالات في صفوف مقرّبين من أحمددي نجاد في قضايا فسادٍ ماليٍ غير مسبوقة، وكان أهمّها قضية الملياردير الإيراني أمير منصور خسروي التي هرّزت إيران سنة ٢٠١١، وصفها رئيس وحدة التحقيق القضائي بأنها من أكبر قضايا الفساد المالي في تاريخ إيران. فقد جرى فيها الاستيلاء على ما يقارب ثلاثة مليارات دولار، وتهريبها على ما يبدو خارج البلاد، والمتهم الرئيس في القضية هو الملياردير أمير منصور خسروي الذي احتال على بنوكٍ إيرانية عدّة منذ عام ٢٠٠٧ بناءً على سلسلة من القروض المصرفية، جرى سحبها من مصارفٍ عدّة كان أبرزها "بنك صادرات إيران". وهي قروض مالية كانت تُستخدم لشراء الشركات المخصصة من جانب الدولة، لتستخدم هذه الشركات كضمان للحصول على قروض أكبر<sup>(٤٣)</sup>.

ويتهم أنصار خامنئي اسفنديار مشائي مدير مكتب أحمددي نجاد وصهره بتسهيل عمليات الملياردير منصور عبر شبكة من الموظفين. استنكر أحمددي نجاد الاتهامات التي طالت مقرّبيه، وعدّها تصفيةً سياسيةً لفريقه الذي وقف أمام المفسدين المتحكّمين في السلطة والثروة في إيران.

حاول أحمددي نجاد أن يُعيد لمنصب الرئاسة وهجه الثوري، وكان منهجه مفيداً لمرشد الثورة علي خامنئي وأنصاره من حيث فاعليته في تحييد تيار اليسار الديني (الإصلاحيون) المروّج لقراءات جديدة للثورة الإسلامية ومقولاتها الكبرى. لكنّه لم يكن مفيداً للمرشد من جهة كونه يطرح ازدواجية التمثيل السياسي والديني للثورة وشرعيّتها، وهو ما يراه المرشد مساساً بصلاحياته، في حين قادت قراءة أحمددي

٤٣ "پشتوانه مهم امير منصور خسروي آريا" (الداعم الأساسي لأمير منصور خسروي آريا)، موقع مشرق نيوز، ٢٠١١/٠٩/٢٤، على الرابط: <http://www.mashregnews.ir/fa/news/68333/4-ناوتشپ-ريما-مهم-ه-ناوتشپ> - يوسرخ-روصنم-ريما-مهم-ه-ناوتشپ  
أيرآ

ولتنفيذ هذه القناعة على المدى القريب، من المرجح أن يلجأ خامنئي مستخدماً وسائل دستورية، إلى منع وصول رئيس غير متوافق معه إلى منصب الرئاسة في حزيران / يونيو ٢٠١٣. وينطبق هذا الأمر أيضاً على مجلس الشورى الإسلامي. أما على المدى المتوسط والطويل، فمن المحتمل جداً أن يلجأ خامنئي إلى الدفء بمشروع الرئاسة البرلمانية، إذ سبق له أن تحدّث عن ضرورة إعادة هندسة نظام الجمهورية الإسلامية، مشيراً إلى إمكانية استبدال نظام الرئاسة المباشرة بالرئاسة البرلمانية التي تحصر مهمة انتخاب رئيس الجمهورية في البرلمان<sup>(٤٦)</sup>.

من الواضح إذن أن مؤسسة الرئاسة الإيرانية تعاني من فشلٍ شاملٍ في أداء وظيفتها المفترضة دستورياً، وهي تجسيد السيادة الشعبية، وتدبير أحوال الدولة والمجتمع الآتية والمستقبلية. ومن المستبعد في اعتقادي أن تنجح الإجراءات الاحتوائية السياسية والدستورية في معالجة هذا الفشل، ذلك أن أسبابه تعود إلى القصور الحاصل في نظرية ولاية الفقيه، والذي انعكس بدوره على هيكله النظام كما يرسمها الدستور. وعليه، فإن تجاوز مؤسسة الرئاسة في الجمهورية الإسلامية لمعضلتها البنيوية، يفرض على قيادة النظام التوجّه نحو القيام بمراجعات عميقة لنظرية ولاية الفقيه، على اعتبار أنها اجتهادٌ بشريٌّ برز ضمن شروطٍ تاريخيةٍ ومعرفيةٍ أصبحت متجاوزة اليوم، وقد يشكّل جهد بعض المرجعيات الفقهية والمفكرين الإيرانيين والعرب على السواء، نقطة انطلاقٍ ملائمة في هذا السياق. وستكون هذه المراجعة النظرية مقدّمةً طبيعيةً لأيّ إصلاحٍ دستوريّ يعيد الاعتبار لمفهوم السيادة الشعبية، ولحرية المجتمع في اتّخاذ قراراته وتحديد مصيره.

وختاماً، لا يمكن للنظام الإيراني أن ينجح في هذا المسعى من دون أن يفتح باب المصالحة والوفاق الوطني بين مختلف القوى السياسية والمجتمعية في الداخل والخارج، وينبغي لهذا القرار السياسي أن يكون تعبيراً عن صيرورة شاملة تُخرج إيران من أزماتها التاريخية والثقافية.

المرشد<sup>(٤٤)</sup>. وباعتقادنا تستبطن هذه المقارنة تمجيداً شرعيةً رئيس الجمهورية المنتخب مباشرةً من الشعب من دون وسيط.

وانتقاداً لتدخلات مجلس الشورى، قال نجاد: "يعتقد البعض، ومثل ما كان الوضع في زمن الاستبداد القاجاري، أن حقوق الشعب تتبلور كلها في مجلس الشورى، بينما الأمر ليس كذلك، فمكاسب الشعب والثورة لا تتلخّص في المجلس فقط"<sup>(٤٥)</sup>. ويندرج هذا الموقف طبعاً ضمن صراع الشرعية والصلاحيات، فأحمدني نجاد - مثل بقية الرؤساء السابقين - يعتقد أن التأييد الشعبي الذي يحصل عليه، يؤهله لتنفيذ برنامجه الانتخابي، ولا يحقّ لأيّ جهةٍ، سواء كانت المرشد أو المجلس، أن تُحجّم من سلطة الرئيس.

ويسعى أحمدني نجاد بقوة لإيقاف مشروع "إصلاح قانون الانتخابات" الذي يجري إعداده في مجلس الشورى، ويسعى أصحابه الموالون للمرشد إلى استخدامه سلاحاً في وجه أنصار نجاد، ورجماً في وجه خطط هاشمي رفسنجاني للعودة إلى الرئاسة في الصيف المقبل. ويبدو واضحاً من حديث أحمدني نجاد أنه استشعر استهدافاً مباشراً لمقرّين منه ينتظر أن يقدموا ترشيحاتهم للرئاسة، إذ إضافةً إلى بنود تضيف شروطاً جديدة إلى الشروط المنصوص عليها دستورياً، فمن المتوقع أن يحرم القانون المذكور في حال الموافقة عليه الحكومة من مهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية، وذلك بالنص على تأسيس لجنة تقوم بهذه المهمة برئاسة النائب العام.

إنّ الصراع الدائر حالياً بين أحمدني نجاد والمرشد علي خامنئي ومجلس الشورى الإسلامي، يعيدنا إلى مقدّمة هذه الورقة، ونقصد معادلة الولاية الشعبية والولاية الإلهية، وبوضوح أكثر معادلة الرئيس/المرشد، وهي المعضلة المستحكمة في بنية النظام السياسي الإيراني.

يبدو أنّ حلّ هذه المعضلة في نظر مرشد الثورة علي خامنئي هو تحقيق الحدّ الأقصى من التوافق والتطابق بين مؤسسة مرشد الثورة وباقي المؤسسات المنتخبة، بما فيها مؤسسة الرئاسة، ففي اعتقاد الرجل لم يعد هناك أمام النظام خيارات أخرى بعد عشر تجارب رئاسية، شهدت كلها ودرجات متفاوتة، اصطدامات بين الطرفين، فالحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية وضمان استمراره من أولويات خامنئي المطلقة.

٤٤ "أولین همایش ملی قوه مجریه در حقوق اساسی جمهوری اسلامی" (المؤتمر الوطني الأول للسلطة التنفيذية في الحقوق الأساسية للجمهورية الإسلامية)، موقع انتخاب، ٢٠١٢/١٢/٠٢، على الرابط:

<http://www.entekhab.ir/fa/news/85959>

٤٦ موقع مرشد الثورة آية الله علي خامنئي، ٢٠١١/١٠/١٦، على الرابط التالي:

<http://www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=8729>

٤٥ المرجع نفسه.